رأي القدس

حكومة بلير تنحاز للعدوان

■ افشلت الحكومة البريطانية تحركا اوروبيا قويا لوقف فوري لاطلاق النار في لبنان، واكتفى وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في اجتماعهم في بروكسل امس بالدعوة الى «وضع نهاية فورية للعمليات العسكرية» يعقبه اتفاق سياسي من اجل وقف مستديم لاطلاق النار.

وهذا الموقف لحكومة توني بلير يبدو مستهجنا، لانها كانت تكرر دائما مقولتها بتأييد الحرب الامريكية لتغيير النظام في العراق من اجل الضغط على الادارة الامريكية لايجاد حل لقضية الشرق الاوسط، يؤدي الى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

معظم الحكومات الاوروبية، باستثناء بولندا والمانيا، ادانت بعبارات قوية العدوان الاسرائيلي الحالي على لبنان، وشككت في قدرة الجيش الاسرائيلي على تحقيق اهدافه في انهاء وجود حزب الله العسكري والسياسي، واكدت ان هذا العدوان سيؤدي الى نتائج عكسية، من بينها تشجيع التطرف.

الحكومة البريطانية اختارت ان تشذ عن هذا الموقف الاوروبي شبه الجماعي، وتتبنى الموقفين الامريكي والاسرائيلي، دون اي اعتبار لمشاعر الغالبية الساحقة للشعب البريطاني المعارض لهذا العدوان الاسرائيلي غير القانوني وغير الاخلاقي الهادف الى تدمير بلد ديمقراطي مسالم. ان مثل هذه السياسات غير الاخلاقية المساندة للعدوان التي تنتهجها حكومة بلير هي التي تعرض مصالح بريطانيا وارواح جنودها في العراق وافغانستان للخطر، ودون اي مقابل حقيقي. ولهذا لم يكن مفاجئا ان يكون من ابرز نتائجها مقتل اربعة جنود بريطانيين، ثلاثة منهم في افغانستان ورابع في العراق في هجمات استهدفتهم يوم امس.

ما لا تدركه الحكومة البريطانية العمالية ان مساندة عدوان يستهدف بلدا ويرتكب مجازر في حق الابرياء، مثلما حدث في بلدة قانا يوم الاحد الماضي، يمكن ان تنعكس سلبا على امن المواطن البريطاني ليس في الخارج فقط وانما داخل بلاده، ويكفي التذكير بالتقرير الذي اعدته الاجهزة الامنية البريطانية حول العمليات الارهابية التي وقعت في محطات قطارات الانفاق بلندن في السابع من تموز (يوليو) العام الماضي وادت الى مقتل خمسين شخصا، وهو التقرير الذي ربط بين هذه التفجيرات، ومشاركة قوات بريطانية في الهجوم على العراق، ومقتل اكثر من مئة الف عراقي نتيجة له.

هيئة الاذاعة البريطانية «بي. بي. سي» اكدت امس ان السخط بسبب سياسات توني بلير تجاه تأييد العدوان الاسرائيلي لم يتوقف عند الرأي العام وكتاب المقالات في الصحف، بل تعداه الى وزارة الخارجية التي طالب مسؤولون فيها رئيس وزرائهم بالعمل فورا من اجل وقف لاطلاق النار في لبنان. كما ترددت انباء حول وجود انقسام كبير في الحكومة نفسها حول هذه المسألة، وزيادة عزلة توني بلير بسبب معارضة عدد من الوزراء الموالين لانحيازه لاسرائيل وعدوانها.

بريطانيا تتحمل مسؤولية اخلاقية في مأساة الشعب الفلسطيني باصدارها وعد بلفور وتسليمها فلسطين لليهود وعصاباتهم الارهابية، عام 1948 لكي يقيموا دولة اسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، ومن المؤسف ان حكومة بلير العمالية بدلا من ان تعمل على اصلاح هذا الخطأ التاريخي فانها تعمل على تكراره بسياساتها الداعمة لقتل الابرياء في لبنان وفلسطين، والمعارضة لاي وقف لاطلاق النار ينقذ ارواح اللبنانيين والاسرائيليين، ويعيد اكثر من مليون مهجر لبناني الى بلداتهم ومدنهم التي هجرتهم اسرائيل منها للمرة الثانية في اقل من عشرين عاما.

توسيع دائرة الاشتباك ... هل هو ممكن ومجد؟

د. عصام نعمان *

■ حزمت القيادة السياسية الإسرائيلية أمرها وقررت، بالتواطؤ مع إدارة جورج بوش، رفض وقف النار إلاّ بعد نشر قوة دولية رادعة في جنوب لبنان. قرار إسرائيل هذا يتطلب إستيلاء قواتها البرية على إمتداد الشريط الحدودي بينها وبين لبنان على رقعة بعرض ستة كيلومترات. وقد تستوجب المتطلبات السياسية واللوجستية توسيعها لتصل الى تخوم نهر الليطاني. ذلك كله من اجل تمكين القوة الدولية المزمع إنشاؤها من تسلّم الرقعة المحتلة والمبادرة، بالتعاون مع الجيش اللبناني إفتراضاً، الى تجريد المقاومة الإسلامية (حزب الله) من السلاح في إطار بسط سلطة الدولة اللبنانية على ترابها الوطني.

بصرف النظر عن مضمون قرار مجلس الأمن المزمع إصداره ومدى استعداد حكومة لبنان للموافقة عليه والتعاون في تنفيذه، فإن المخطط الإسرائيلي المعلن ينطوي على جملة عقبات لا تخدم مصلحة الكيان الصهيوني، أبرزها ثلاث:

أولاها أن الهجوم البري مكلف للغاية، وذلك قياساً على الهجمات اليائسة التي شنّها لواء غولاني وقوات المظليين وكتائب المدرعات طيلة الأيام العشرين الماضية وفشلت فشلا ذريعاً في إختراق المواقع المتحركة لمقاتلي المقاومة.

ثانيتها ان إحتلال رقعة على إمتداد الحدود بعرض ستة كيلومترات، ناهيك بمحاولة الوصول إلى مصب نهر الليطاني على مسافة 30 كيلومتراً من الحدود، يتطلبان وقتاً طويلا يتجاوز مهلة الأسبوع التي حددتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للإتفاق على قرار وقف إطلاق النار. في هذه الحال، فإن استمرار إسرائيل في القتال سيكون موضع سخط عالمي واسع قد لا تجد إدارة بوش مصلحة لها في تغطيته.

ثالثتها ان وصول القوات الإسرائيلية الى تخوم نهر الليطاني لا يخلّصها من مشكلة تواجد عناصر المقاومة الإسلامية في الرقعة المحتلة وقدرتها على مواصلة القتال وفق أساليب حرب العصابات، كما لا يلغي قدرة عناصر المقاومة الإسلامية المتواجدة شمالي نهر الليطاني على إطلاق الصواريخ ذات المدى المتوسط والبعيد على إسرائيل. بل هو لا ينهي ظاهرة حزب الله ووجوده الشعبي ونفوذه السياسي في بقية المناطق اللبنانية، الأمر الذي يحرم إسرائيل من تحقيق اهم أغراضها السياسية والاستراتيجية من وراء حربها على لبنان.

هذه الوقائع تطرح في الجانبين الإسرائيلي واللبناني (كما العربي والإسلامي) سؤالا حول مدى إمكانية توسيع دائرة الاشتباك لكلّ من الجانبين. ذلك أن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرّةً الى تجريب خيار عسكري آخر اذا ما وجدت نفسها عاجزة عن إحتلال الرقعة اللازمة في لبنان لجعل قرار إنشاء القوة الدولية قابلاً للتنفيذ. فما هو الخيار الذي يمكن ان تعتمده إسرائيل؟ هل تلجأ الى مزيد من عمليات التدمير الشامل للبشر والحجر والشجر أملاً في دفع حكومة لبنان الى الضغط على حزب الله لوقف القتال والقبول بشروط تل أبيب وواشنطن؟ ام تراها تلجأ الى تطبيق قاعدة ذهبية في مذهبها العسكري مفادها ان ما لا يؤخذ بالعنف يتم أخذه بإستعمال قدر اكبر من العنف؟ ام هل تلجأ الى خطة مغايرة جوهرها شن هجوم بري صاعق بتغطية جوية كثيفة على محور الخيام ـ مرجعيون بقصد الوصول، عبر البقاع الغربي، الى طريق بيروت ـ دمشق وربما الى الشمال منها بقصد قطع الإمداد اللوجستي عن حزب الله؟

إن إعتماد أيٍّ من هذه الخيارات يطرح على المقاومة وحزبها وداعميها أسئلة مفتاحية: هل يقتضي مواجهة توسيع دائرة الاشتباك من طرف إسرائيل بتوسيع دائرة الاشتباك السياسي والعسكري ضدها، لبنانياً وعربياً وإسلاميا؟ هل تضاعف المقاومة من إطلاق صواريخها في إطار مرحلة «ما بعد حيفا»، ام تراها تتجاوزها إلى مرحلة «ما بعد بعد حيفا»، وما هي تداعيات هذا القرار؟ هل تجد سورية نفسها مضطرة، إزاء دخول القوات الإسرائيلية إلى جنوب لبنان وربما إقترابها من حدودها، الى تحريك جبهة الجولان وتفعيلها تدريجا لتخفيف الضغط عن جبهة لبنان التي تشمل في الواقع البلد كله؟ هل تجد إيران من مصلحتها إعادة النظر بسياستها الراهنة في العراق، فتدفع أنصارها في الوسط الشيعي الى التعاون مع القوى الإسلامية السنّية وقوى المقاومة القومية والإسلامية لمقاتلة قوات الاحتلال الأمريكي على مستوى العراق كله ما يؤدي الى إستنزافها ويدفع واشنطن الى التخفيف من ضغوط إسرائيل على جبهتي لبنان وسورية ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتوقف على جملة عوامل إسرائيلية وأمريكية وعربية وإسلامية .

أول العوامل قدرةُ إسرائيل على مواصلة الحرب. اذا كان مداها الأقصى 15 ـ 10 يوما من الآن فإن ذلك يقع في إطار قدرة المقاومة اللبنانية على الإحتمال. اما إذا أظهرت إسرائيل تصميماً وقدرةً اكبر على مواصلة القتال فإن معنى ذلك ان أمريكا هي وراء قرارها وانها توفّر لها الدعم السياسي والمالي واللوجستي اللازم لمدة طويلة.

ثاني العوامل مخططُ الولايات المتحدة الحقيقي في هذه المرحلة : هل يهدف إلى دعم إسرائيل وإخراجها من الورطة التي زجّتها فيها على نحو يؤمن لها الحدّ الأدنى من الأمن والإستقرار ام انهُ يتجاوز متطلباتها الخاصة ليشمل منطقة النفط برمتها من سواحل البحر الأحمر غرباً إلى سواحل بحر قزوين شرقاً ؟

ثالث العوامل مدى استعداد سورية لتطوير صمودها الى مواجهة فاعلة لإسرائيل، خصوصا في حال قيام هذه الأخيرة بالاقتراب من حدودها الغربية مع لبنان أو قطعها طريق بيروت ـ دمشق. غير ان قرار سورية محكوم بعاملين، عربي وإيراني. فالدول العربية عاجزة عن عقد قمة طارئة لمواجهة التحديات والأخطار الماثلة. اما إيران فإنها، رغم دعمها السياسي واللوجستي للمقاومة الإسلامية في لبنان وإعلان تصميمها على التدخل دفاعاً عن سورية فيما إذا هاجمتها إسرائيل، فإن إنشغالها بملفها النووي وصراعها السياسي مع أمريكا لا يعطيها، ظاهراً على الأقل، هامشاً من حرية الحركة. غني عن البيان، ان قرار سورية في شأن توسيع دائرة الاشتباك يتوقف، في التحليل الأخير، على مدى فعالية العاملين العربي والإيراني في المواجهة المفروضة عليها.

من الناحية النظرية، تبدو المرحلة الراهنة مؤاتية للعرب، كما لإيران، لتوسيع دائرة الإشتباك مع إسرائيل خصوصا والولايات المتحدة عموما. ذلك ان إسرائيل لم تستطع ان تخرج بعد من صدمة إخفاقها العسكري، طيلة الأيام العشرين الماضية، في إلحاق الهزيمة بالمقاومة الإسلامية، بل ان هذه الأخيرة ألحقت بها الهزيمة فعلا بنجاحها في صدّ هجماتها البرية وتكبيدها تكلفة عالية، كما بنقل الحرب إلى عمقها بصواريخ متعددة المدى شكّلت نوعاً من المفاجأة الإستراتيجية الكاملة. كذلك تبدو إيران في وضع يمكنها من إستنزاف القوات الأمريكية في العراق مع تصاعد المقاومة القومية والإسلامية من جهة وتعثّر إدارة بوش في إيجاد مخرج لها من المستنقع العراقي من جهة أخرى. غير ان إيران تبدو متعقلة بل شديدة التعقل والتروي في تصعيد المواجهة ضد أمريكا. لعلها تنتظر مزيداً من التعثّر الأمريكي على جبهات لبنان وسورية والعراق، ومزيداً من التناقض بين أمريكا وأوروبا وروسيا إزاء ملفها النووي، قبل ان تقرر تفعيل سياسة المواجهة المتطورة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل.

حيال هذا المشهد السياسي الإقليمي الملتبس والمترع بإحتمالات شتى، لا يبقى أمام.. المقاومة اللبنانية إلا ممارسة المزيد من الجهاد والإستبسال، كما لا يبقى اما القوى الحية في الأمة الاّ ممارسة المزيد من الضغوط الشعبية على الأنظمة المتواطئة والمتخاذلة لدفعها إلى فك إرتباطها بأمريكا ووقف تخاذلها أمام إسرائيل.

* كاتب وسياسي من لبنان

الشرق الاوسط الجديد: مشروع ام لفظة عابرة كسابقاتها؟

د. سعيد الشهابي *

■ تزامن اطلاق مصطلح «الشرق الاوسط الجديد» على لسان كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الامريكية، مع تصريح وزير العدل الاسرائيلي، حائيم رامون بثه راديو الاحتلال: «استلمنا يوم امس من مؤتمر روما رخصة من العالم بالاستمرار في العمليات الحربية». ورد الاوروبيون على لسان وزير الخارجية الالماني، فرانك والتر شتانماير: «انني اقول العكس، ففي روما يوم امس أراد الحاضرون ان يروا نهاية للقتال بأسرع وقت ممكن». الأمر الذي لم يذكره الوزير الألماني ان الجهة الوحيدة في مؤتمر روما التي وقفت ضد التوجه العالمي وشجعت الاسرائيليين على استمرار العدوان هي الولايات المتحدة الامريكية. فما فحوى الحديث عن هذا الشرق الاوسط الجديد؟ أهي عبارة أطلقتها وزيرة الخارجية بشكل عفوي؟ ام انها محاولة للتضليل وابعاد الانظار عن الجريمة التي ترتكبها واشنطن مجددا بتشجيع قوات الاحتلال على تدمير لبنان؟ ام ان الاعلام العربي اصبح متعطشا لأي مصطلح ينطلق على لسان مسؤول أمريكي ليحوله الى عنوان لمشروع لا وجود له في التخطيط الامريكي؟ يصعب الجزم بأية اجابة على هذه التساؤلات، فكل منها محتمل. الأمر الذي لا مراء فيه هو ان الولايات المتحدة لديها ثابتان اساسيان في الشرق الاوسط منذ ان دخلت على الخط قبل اكثر من ثلاثين عاما، هما: حماية الهيمنة الصهيونية على المنطقة عسكريا وسياسيا، وضمان تدفق النفط بالكميات والاسعار المناسبة. وفي ما عدا ذلك فهو متغير وخاضع لتطورات اوضاع المنطقة. فحتى لو تم افتراض وجود أجندة جادة لدى الادارة الامريكية تشتمل على مشروع جديد للشرق الاوسط، فان من الصعب اعتباره امرا ثابتا، لان واشنطن كثيرا ما طرحت عناوين كبيرة ولكنها لم تدم طويلا.

ما بين 1972 و1979 كان عنوان السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط هو مبدأ نيكسون الذي يجعل السياسة الامريكية ترتكز على عمودين: ايران الشاه والمملكة العربية السعودية، وذلك بتسليحهما بأحدث الاسلحة وتفويضهما بالحفاظ على المصالح الامريكية في المنطقة، وبالتحديد ضمان تدفق النفط ومنع اي تهديد لـ «اسرائيل». ففي مقابل تدفق النفط الايراني والسعودي للغرب بأسعار زهيدة (في ما عدا فترة الطفرة النفطية التي لم تدم طويلا)، تدفقت الاسلحة الامريكية على البلدين. تلك السياسة انتهت بسقوط نظام الشاه في 1979، واستمر النقاش حول معالم السياسة الامريكية في المنطقة بعد ان وجهت اكبر صفعة سياسية للولايات المتحدة بسقوط أقوى حليف لها. وفي الثمانينات استفادت واشنطن من الحرب العراقية الايرانية، وعملت على استمرارها حتى دخلت الحرب عمليا في 1988 في إطار سياسة «اصطحاب السفن الكويتية»، ودخلت في مواجهات مع الاسطول الايراني حتى دمرت ثلثه. ودعمت العدوان الاسرائيلي على لبنان في 1982 الذي أدى الى اخراج الفلسطينيين من لبنان، ودعمت قيام مجلس التعاون الخليجي في 1981 لمواجهة اية تهديدات لأمن حكومات الدول النفطية. وبعد الاجتياح العراقي للكويت دخلت المنطقة من اوسع الابواب وشنت حربا هي الاولى من نوعها على الصعيد التكنولوجي. بعدها مباشرة طرحت واشنطن عنوان «النظام العالمي الجديد» وتركت للآخرين تحديد معالمه. وانشغل المحللون والمفكرون في تحديد تلك المعالم، في الوقت الذي لم يكن لدى الرئيس الامريكي آنذاك، جورج بوش (والد الرئيس الحالي) فكرة محددة أبعد من العنوان الذي أطلقه. جاء ذلك في اجواء مؤتمر مدريد واتفاقات اوسلو للتدليل على جدية واشنطن في رسم معالم العالم الذي تحدثت عنه. ثم أطلقت واشنطن مشروعا آخر باسم «سياسة الاحتواء المزدوج» لتحجيم كل من العراق وايران. واستمرت هذه السياسة وذلك بفرض عقوبات اقتصادية دولية ضد العراق، واستمرار الحرب الباردة ضد ايران. وفيما استطاعت الولايات المتحدة استهداف العراق بسبب سياسات صدام حسين الطائشة داخليا وخارجيا، لم توفر الحكومة الايرانية ذريعة حقيقية للتدخل الامريكي. وانتهت سياسة الاحتواء المزدوج بعد ان قررت الولايات المتحدة اسقاط نظام صدام حسين، وسبق اعلان الحرب طرح أمريكي آخر هو «الشرق الاوسط الجديد» بدون تحديد معالمه. ثم جاءت الحرب في 2003 لتوضح بعض تلك المعالم، واهمها فرض الهيمنة الامريكية المباشرة، وحماية «اسرائيل» بأي ثمن. وبعد الحرب مباشرة، طرح، كولين باول، وزير الخارجية الامريكي السابق، مشروع «الشراكة الديمقراطية» مع الدول العربية بعد ان فشلت الحرب في الكشف عن أية أسلحة دمار شامل لدى العراق. وطرح ترويج الديمقراطية تبريرا للحرب، وانشغل المثقفون والمفكرون والساسة العرب بـ «مشروع الشرق الاوسط الكبير»، و«المشروع الديمقراطي الامريكي» ليكتشفوا في النهاية خواءهما من اي فحوى على الصعيد العملي. فقد استمرت واشنطن في دعم انظمة الاستبداد العربية، وتوفير الغطاء السياسي والعسكري لقوات الاحتلال الصهيونية.

واليوم تطرح كوندوليزا رايس مقولة «الشرق الاوسط الجديد» لتفتح مرة أخرى، الجدل حول معالمه وخصائصه. ولم يصدر عن رايس ما يوحي بشيء من تلك المعالم سوى قولها ان الولايات المتحدة عازمة على «تقوية قوى السلام وقوى الديمقراطية» في المنطقة. فأي سلام هذا الذي تتحدث عنه، وأية ديمقراطية؟ تصريحات الوزيرة الامريكية جاءت في ذروة العدوان الاسرائيلي ضد لبنان، وتصاعد الغضب الشعبي في العالمين العربي والاسلامي ضد الموقف الامريكي الذي تميز بشكل استفزازي جدا، حتى بعد مجزرة قانا التي راح ضحيتها اكثر من ستين شخصا، اغلبهم من الاطفال. واتضح الآن، وفق ما أدلت به مصادر استخباراتية في المنطقة، ان واشنطن وتل أبيب كانتا تعدان لعدوان شامل ضد المقاومة الاسلامية قد يتسع ليشمل كلا من سورية وايران بحجة دعمهما تلك المقاومة التي يعتبرها التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي، ارهابا. ويمكن فهم دوافع هذا العدوان المبيت، فيما لو صدقت تلك المعلومات، بانه محاولة امريكية لصرف الانظار عن الوضع العراقي الذي أصبح يحاصر الولايات المتحدة وبريطانيا سياسيا وأخلاقيا ومعنويا. فقد أثبت ان المشروع الامريكي لما تسميه «الحرب ضد الارهاب» قد أصيب بالفشل بسبب سياسات الولايات المتحدة التي لا تفرق بين النضال الوطني ضد الاحتلال والارهاب الذي يستهدف الابرياء سواء من الافراد او المجموعات او الدول. كما ان هذا العدوان المبيت، يمكن ان يكون مخرجا من الشرنقة الامريكية التي رفعت شعار الديمقراطية ولكنها وجدت نفسها محاصرة بنتائجها. ففي فلسطين، فازت منظمة حماس في الانتخابات التي كانت الاولى من نوعها منذ ان ضغطت واشنطن على الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، للقيام باصلاحات سياسية وادارية. وفي مصر فاز الاخوان المسلمون بربع مقاعد مجلس الشعب، برغم اتخاذ الحكومة المصرية كافة الوسائل لمحاصرة الجماعة ومنع ترشح افرادها بحجج عديدة. وحتى في العراق، ضاقت واشنطن ذرعا بنتائج الانتخابات التي ادت الى صعود الاسلاميين من الشيعة والسنة الى الحكم. وبرغم تدخل واشنطن علنا ضد اعادة ترشيح رئيس الوزراء السابق، الدكتور ابراهيم الجعفري، فقد وقف رئيس الوزراء الجديد، السيد نوري المالكي، موقفا لم يقفه اي مسؤول عربي آخر. فخلال زيارته واشنطن الاسبوع الماضي، دعا علنا لوقف فوري لاطلاق النار في لبنان، وانتقد العدوان الاسرائيلي بدون مواربة او مجاملة. حتى ان الجمهوريين من اعضاء الكونغرس طالبوا بقوة بمنع المالكي من الحديث امام الكونغرس، ولكن الادارة الامريكية رفضت ذلك الطلب لان تلك الخطوة كانت ستكشف فشل السياسة الامريكية.

اذن من هي «قوى السلام» و«قوى الديمقراطية» التي يقوم مشروع «الشرق الاوسط الجديد» ان كان ثمة مشروع بهذا العنوان، على اساس دعمها وتشجيعها؟ الامر المؤكد ان الانظمة العربية ليست هي القوى الديمقراطية، ولن تستطيع واشنطن ان تقنع أحدا بذلك. كما انها، في ضوء ما يشاهده العالم على شاشات التلفزيون بشكل يومي من تدمير متواصل لكل ما هو مدني وحضاري في لبنان، لن تستطيع اقناع أحد بان «اسرائيل» تمثل واحدة من مكونات «قوى السلام». فأين هي هذه القوى التي تتحدث عنها الوزيرة الامريكية؟ مشكلة الادارات الامريكية المتعاقبة انها تسعى لبسط نفوذها في المنطقة بأي شكل: في السابق كانت تعتبر «اسرائيل» الحامي الاول للمصالح الامريكية، ثم توسعت دائرة الحلفاء المستعدين لحماية تلك المصالح، كما أسلفنا، لتشمل كلا من ايران والسعودية، فيما كانت الدول العربية الكبرى آنذاك، مثل مصر والجزائر والعراق وسورية واليمن، محسوبة على فلك الاتحاد السوفييتي التيار المعارض للسياسات الامريكية في المنطقة. وحتى الآن لم تستطع واشنطن استيعاب حقيقة مهمة وهي ان الديمقراطية المنشودة يجب ان تكون ممارسة حرة، بعيدة عن الاملاءات الاجنبية، ومتصلة بحياة الناس وتطلعاتهم، ومعبرة عن وجوداتهم السياسية والفكرية والدينية، وما سوى ذلك فلن يكون ديمقراطية حقيقية، وان اية اجراءات هندسية لتطويع تلك الممارسة لتوافق ما يختلج في اذهان الساسة الامريكيين واذهانهم سيكون مشوها ولن يحقق ما تتطلع اليه الشعوب. المشاكل التي تحول دون التطوير الديمقراطي في الشرق الاوسط عديدة منها: اولا انها تأتي بعد تجربة مرة عاشتها الولايات المتحدة في ساحتها الخلفية، اذ نجم عن الممارسة الديمقراطية في دول امريكا اللاتينية صعود انظمة محسوبة على اليسار ومناوئة للسياسات الامريكية، وهي تجربة مرة جدا للاستراتيجيين الامريكيين. سبب ذلك يعود، في بعض جوانبه الى التحالف غير الاخلاقي بين واشنطن والانظمة القمعية في الستينات والسبعينات، وما مارسته تلك الانظمة من قمع وارهاب ضد مواطنيها، والى السياسة غير العادلة التي انتهجتها واشنطن مع شعوب تلك المنطقة في ما يتعلق بالثروات الطبيعية وسياسات التسويق. ثانيا ان اية ممارسة ديمقراطية في الوقت الحاضر ستؤدي الى صعود الاسلاميين، تماما كما حدث في امريكا اللاتينية من صعود للتيارات اليسارية، وكما حدث في الجزائر قبل 14 عاما وفي مصر وفلسطين والعراق. وثالثا: ان وجود «اسرائيل» وسياساتها الارهابية لا يمكن استمراره في ظل انظمة ديمقراطية قادرة على اتخاذ قراراتها الخاصة المستقلة عن الاملاءات الامريكية. وبالتالي فالحديث عن «قوى الديمقراطية» سوف يصطدم بحقائق الواقع العربي نظرا للاختلاف في تعريف من هو الديمقراطي ومن هو المستبد.

اما الحديث عن «قوى السلام» فهو الآخر ذو شجون. فهل «اسرائيل» من هذه القوى؟ وهل ان منح شمعون بيريز جائزة نوبل للسلام غير طبيعة العنف والعسكرة للكيان الصهيوني؟ فماذا عن سياسات الاستيطان المتواصلة؟ وماذا عن اساليب التصفية الجسدية بالصواريخ وفرق الاغتيال التي قضت على أغلب القيادات الفلسطينية على مدى اكثر من ثلاثين عاما بدون توقف؟ وماذا عن اساليب التدمير الشامل والعقوبات الجماعية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني؟ من يستطيع ان يقنع العالم بان «اسرائيل» قوة سلام ومشاهد التدمير الهائل تتراءى على شاشات التلفزيون في كل زوايا العالم؟ وهل الولايات المتحدة نفسها قوة سلام؟ وهي أول من استعمل اسلحة الدمار الشامل في هيروشيما وناغاساكي وهي التي دمرت العراق وافغانستان ولبنان والصومال والسودان؟

ان هذا الاجترار للكلمات والمصطلحات يمثل مشكلة حقيقية امام اي تطور ايجابي على صعيد السلام والديمقراطية في المنطقة. اما سياسة التعامل المزدوج فهي الاخرى واحدة من الاشكالات الكبيرة التي ادت الى فشل السياسات الامريكية ليس في الشرق الاوسط فحسب، بل في المناطق الاخرى من العالم. وما المسيرات العملاقة التي طافت في اغلب عواصم العالم في الاسابيع الاخيرة للاحتجاج ضد العدوان الاسرائيلي والدعم الامريكي له، الا تأكيد على أمر واحد، وهو ان قاطني هذا الكوكب تجمعهم مشاعر الانسانية وحب العدل ورفض الظلم والعدوان، وان لديهم مقاييس متشابهة لقيم العدل والمساواة والظلم والعدوان، وانهم لا ينخدعون بسهولة امام الادعاءات الجوفاء، وان القوة العسكرية العمياء ليست المقياس الوحيد لنجاح المشاريع السياسية او فشلها. ومشروع الشرق الاوسط الجديد، ان كان ثمة مشروع واضح المعالم لدى الساسة الامريكيين، لن يكتب له النجاح الا بأمور منها: اولا حدوث تحول في السياسة الامريكية في المنطقة وذلك بالابتعاد التدريجي عن السياسات الصهيونية، وهذا ما لن، والثاني: ان يكون هناك انفتاح على شعوب المنطقة بالحوار والاحترام ودعمها في تقرير مصائرها.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

هل هذا أقصى ما تستطيع ايران وسورية تقديمه؟

لينا زهر الدين *

■ كثر هم الأشخاص الذين تساءلوا بشيء من الصدمة والذهول: أين ايران وسورية من كل ما يجري في لبنان وهما الدولتان الوحيدتان الداعمتان لحزب الله؟ ولماذا اقتصر دعمهما على الاستنكار والرفض للعدوان الاسرائيلي على لبنان؟ وذهب البعض الى وصف موقفيهما بـ«المتخاذل والخياني» من الحرب الدائرة هناك؟ حتى ان أحد الأحزاب وهو حزب التحرير (الحزب الذي أسسه الشيخ الفلسطيني تقي الدين النبهاني عام 1953 وقد حصل على ترخيص رسمي بالعمل في لبنان قبل أشهر قليلة) ذهب الى اعتبار أن سورية ضالعة في التنسيق مع الولايات المتحدة في اخراج مشروع الشرق الأوسط الجديد وان واشنطن تمهد لادخال سورية في صفقة سياسية عبر هذه الحرب، وهاجم ايران أيضا قائلا ان النظام الايراني أشبعنا كلاما وتصريحات وهو يمد يد العون الى الأمريكيين في العراق!

ومعلوم أن ايران تملك أوراقاً مهمة جدا تستطيع من خلالها ـ وبسهولة إن هي أرادت ـ ليّ ذراع الولايات المتحدة لعلّ أبرزها وأكثرها وضوحا الورقة العراقية. فكلنا يعرف أن من يمسك بمقاليد السلطة في العراق هم حلفاء طهران، وباشارة واحدة من المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني لأتباعه من العراقيين الشيعة الذين يشكلون غالبية الشعب العراقي تتحول أرض بلاد الرافدين الى «مقبرة» لقوات الاحتلال الأمريكي والقوات متعددة الجنسيات.

الورقة الثانية هي أفغانستان. فطهران تستطيع من خلال تحالف الشمال وميليشيات الهزارة والطاجيك الشيعية هز الدولة الأفغانية المثبتة أمريكيا بدعم وسماح ايراني. ولا يخفى على أحد هنا أن الحضور الايراني يمتد الى آسيا الوسطى في طاجيكستان وتركمانستان صعودا الى شواطئ بحر قزوين ومنطقة القوقاز.

أما الورقة الثالثة والأهم ربما هي النفط. فالايرانيون بامكانهم ايقاف نفطهم أو على الأقل العمل على إعاقة عملية تدفق النفط من حقول المملكة العربية السعودية القريبة من ايران.

والغريب فعلاً أن يهدد الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد بأن بلاده سوف تتدخل في الحرب الدائرة حاليا اذا ما تعرضت سورية لأي اعتداء اسرائيلي! ماذا يعني ذلك؟ ولماذا التدخل الايراني فقط في حال الاعتداء على سورية وليس على لبنان الذي تغيرت معالم بعض مناطقه كليا خاصة ضاحية بيروت الجنوبية والجنوب؟ لكأنها ـ أي ايران ـ لا تكترث بـ«تدمير» لبنان بقدر اكتراثها بـ«المساس» بسورية!

نأتي الى سورية التي أعلنت أنها سوف ترد هذه المرة بشكل «صارم وحازم» على أي اعتداء على أراضيها على عكس المرات السابقة!! وأنها ستدخل الحرب اذا ما اقتربت اسرائيل من الأراضي السورية، من دون تحديد «مفهوم» هذا الاقتراب ومسافته علما أن القصف الاسرائيلي طاول أكثر من مرة منطقة المصنع الواقعة تماما على الحدود اللبنانية السورية!! ولم يحرك السوريون ساكناً!!

والسؤال: هل لدى سورية الاستعداد النفسي الكافي ـ رسميا وشعبيا ـ للدخول في هذه الحرب؟ والأهم من ذلك: ما امكاناتها العسكرية (بالمقارنة مع قدرات اسرائيل) لمواجهة أي اعتداء اسرائيلي عليها؟ أم أن التصريحات السورية لا تعدو كونها تدخل ضمن الحرب النفسية التي تحاول دمشق استخدامها بعدما بدأ مسار الحرب يميل ـ كما يقول البعض ـ لصالح حزب الله ولعدم قدرة الجيش الاسرائيلي على حسم المعركة بعد حوالي ثلاثة أسابيع على بدئها؟ ولكن ما صحة ما تردد عن أن سورية قد تدخل فعلا في صفقة تُحقق لها «مكاسب معينة» في مقابل مساهمتها في تهيئة أرضية لنزع سلاح حزب الله؟!

لعل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أجاب في كلمته الأخيرة عن هذه الأسئلة بالقول: إن ايران وسورية لم تُجَرِّئا أحداً على لبنان قائلا انهما لم تتدخلا حتى لا تتهما بتوظيف الحرب لمصالحهما مشيرا الى أنهما توظفان كل امكانياتهما مع أصدقائهما في العالم لوقف العدوان الاسرائيلي. قد يكون على حق!

* مذيعة وصحافية من لبنان

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364